

Distr.: General
3 October 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٠٨ (٢٠٠٨)، المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، والذي مدد بموجبه المجلس ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، منذ تقريره المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/480).

٢ - وقد تولى ممثلي الخاص، جان أرنو، قيادة البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر. ثم خلفه يوهان فيريكي الذي أقام صلات وثيقة بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية العاملة في جورجيا. وقد أكمل كبير المراقبين العسكريين، اللواء نياز محمد خان خطاك (باكستان)، مهمته وترك البعثة في ٢٥ آب/أغسطس، وخلفه اللواء أنور حسين (بنغلاديش). وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بلغ قوام البعثة ١٣٤ مراقبا عسكريا (من بينهم ١٢ موظفا طبييا) ومن ١٧ مستشارا من الشرطة (انظر المرفق).

ثانيا - العملية السياسية والتطورات الرئيسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت الحالة في المنطقة الخاضعة لمسئولية البعثة تغيرات كبيرة بعد نشوب الأعمال العدائية في أوسيتيا الجنوبية في ٧-٨ آب/أغسطس. وطوال هذه الفترة، أقام ممثلي الخاص وقادة البعثة اتصالات منتظمة مع كلا الجانبين، ومع ممثلي فريق أصدقاء الأمين العام، ومع قادة القوات المشتركة لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.



٤ - وقبل الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس، ساعدت البعثة ألمانيا في الجهود التي تبذلها، بوصفها منسق فريق الأصدقاء، من أجل طرح خطة لتسوية النزاع الجورجي الأبخازي. وقد عرضت الخطة، التي اقترحها وزير الخارجية الألماني فرانك - فالتر شتاينماير، وعرضها على الجانبين أثناء زيارته للمنطقة في منتصف تموز/يوليه. وتقوم الخطة على عملية ذات مراحل ثلاث تنص: المرحلة الأولى على وضع اتفاقات بشأن التدابير الأمنية، بما في ذلك إعلان بشأن عدم استخدام القوة وبشأن مبدأ وطرائق عودة المشردين داخليا واللاجئين؛ وتنص المرحلة الثانية على إنعاش الاقتصاد ووضع طائفة واسعة من تدابير بناء الثقة؛ أما المرحلة الثالثة والأخيرة فستكرس لإجراء مباحثات بشأن المركز السياسي لأبخازيا. وسهلت البعثة زيارات قام بها السفير الألماني إلى سوخومي في إطار جهود ألمانيا لعقد اجتماع في برلين بمشاركة الجانبين الجورجي والأبخازي وفريق الأصدقاء. وسهلت البعثة أيضا زيارة لسوخومي في نهاية تموز/يوليه قام بها ماثيو بريزا، نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية وكبير ممثلي الولايات المتحدة في فريق الأصدقاء.

٥ - وأعرب الجانبان الجورجي والأبخازي عن امتنانهما للمبادرة الألمانية وأبديا استعدادهما للمشاركة في اجتماع يعقد في برلين. وأعلنا في الوقت نفسه تأييدهما للخطة المقترحة ولكن بعدد من الشروط. فكرر الجانب الجورجي طلبه إلغاء عدد من القرارات التي اتخذها الاتحاد الروسي في نيسان/أبريل وأيار/مايو (انظر الفقرات ٨-١٠ من الوثيقة S/2008/480). وأكد الجانب الأبخازي مرة أخرى على أن التزام جورجيا بعدم استخدام القوة وانسحابها من وادي كودوري يشكلان شرطا مسبقا للبدء في أي محادثات. وطلب أيضا إرجاء اجتماع برلين، الذي كان مقررا عقده في الأصل في نهاية تموز/يوليه، إلى موعد لاحق. وفي ٤ آب/أغسطس، ومع اشتداد تبادل إطلاق النار بين الجانبين الجورجي والأوسيتي الجنوبي أثناء الأيام الأولى من الشهر، أعلن الجانب الأبخازي، إرجاء مشاركته في الاجتماع إلى أن تهدأ الحالة في أوسيتيا الجنوبية. كما حذر من أنه "إذا استمرت جورجيا في قتال أوسيتيا الجنوبية فإن أبخازيا ستفتح جبهة ثانية".

٦ - وفي أواخر تموز/يوليه - أوائل آب/أغسطس، استمر تصاعد التوترات بين جورجيا وروسيا. وتزايد إصرار المسؤولين الروس على أن يوقع الجانب الجورجي مع الجانب الأبخازي والجانب الأوسيتي الجنوبي اتفاقين بشأن عدم استخدام القوة، من أجل نزع فتيل التوتر في الميدان واستعادة الثقة لإرساء أساس للمفاوضات. واقترحوا أيضا أن تعالج قضايا عودة المشردين واللاجئين في وقت لاحق. وواصل المسؤولون الجورجيون من جهتهم اتهام الاتحاد الروسي بمحاولة ضم أراضي جورجية، وكرروا مطالبهم بإضفاء طابع دولي أوضح على كل من صيغة المفاوضات وصيغة حفظ السلام.

٧ - وأثر تفاقم الأعمال العدائية في أوسيتيا الجنوبية في ٧-٨ آب/أغسطس والتراع الجورجي الروسي اللاحق تأثيراً عميقاً على الحالة في منطقة التراع الجورجي الأبخازي وعلى عملية تسوية التراع بأسرها. وتقتصر ولاية البعثة على التراع الجورجي الأبخازي، ولذا فإن البعثة لا يسعها أن تتناول سير العمليات العسكرية في أوسيتيا الجنوبية وما حولها. ولا يشير هذا التقرير إلا إلى المعلومات المتعلقة بالعمليات التي نفذت في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة وفي ما حولها، سواء حصلت البعثة على هذه المعلومات بشكل مباشر أو استقتها من مصادر جديرة بالثقة.

٨ - ومنذ الساعات الأولى من يوم ٩ آب/أغسطس، تردد أن القوات الروسية شنت هجمات جوية على غرب جورجيا، بما في ذلك قاعدة سيناكي العسكرية وأهداف عسكرية في ميناء بوتي، بالإضافة إلى المنطقة المحيطة ببلدة زوغديدي. وفي ١٠-١١ آب/أغسطس، زج الاتحاد الروسي بأعداد كبيرة من القوات في منطقة التراع عن طريق البر والسكك الحديدية والجو. وقد تم في البداية نشر القوات ناحية منطقة غالي من خط إطلاق النار، ولكن بعد ذلك تم نقلها ناحية زوغديدي من منطقة التراع وإلى المناطق المجاورة في سيناكي وبوتي. كما تم نشر السفن الحربية الروسية على امتداد الساحل.

٩ - وفي ٨ آب/أغسطس، بدأ الجانب الأبخازي بإدخال أسلحة ثقيلة إلى منطقة الحد من الأسلحة منتهكا بذلك اتفاق موسكو بشأن فصل القوات المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (انظر الوثيقة S/1994/583، المرفق ١). وفي عصر يوم ٩ آب/أغسطس، تعرضت منطقة وادي كودوري العليا لسلسلة من عمليات القصف. وفي ١٢ آب/أغسطس، شن الجانب الأبخازي هجوماً برياً وسيطر على منطقة وادي كودوري العليا. وغادر السكان المحليون وأفراد الجيش الجورجي منطقة الوادي قبل وصول القوات الأبخازية بفترة قصيرة.

١٠ - وعلى إثر العمليات الواسعة النطاق التي نفذها الجانب الجورجي في جنوب أوسيتيا في آب/أغسطس، ازداد الشعور لدى الجانب الأبخازي بأنه سيصبح هدفاً محتملاً لجورجيا وازداد هذا الشعور قوة بعد ما أشارت التقارير إلى الاستيلاء في منطقة كودوري العليا على عدد من قطع المدفعية الثقيلة التي تم حظرها بموجب اتفاق موسكو. وانتقد الجانب الأبخازي البعثة لإخفاقها في الكشف عن هذه الأسلحة الثقيلة وشكك في قدرة المجتمع الدولي على الإسهام في صون السلام في المنطقة. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنني قد طالبت في تقاريري السابقة التي قدمتها إلى المجلس بتعزيز قدرة البعثة على الرصد.

١١ - وفي ١٢ آب/أغسطس، قامت الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، بزيارة موسكو وتيليسي. وأسفرت المحادثات عن وضع خطة من ست نقاط لوقف إطلاق النار تتضمن أحكاماً تؤثر أيضاً على الحالة في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة.

١٢ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، قال رئيس الاتحاد الروسي إن هجوم جورجيا على أوسيتيا الجنوبية لم يدع لروسيا خياراً سوى الاعتراف بأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية كدولتين مستقلتين. ورحب الجانب الأبخازي بقرار روسيا بوصفه قراراً "تاريخياً". أما الجانب الجورجي فقد وصف القرار بأنه غير مشروع ويشكل انتهاكاً للمبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي ولقرارات عديدة لمجلس الأمن. كما وصف قادة جورجيا أعمال روسيا بأنها محاولة لإضفاء الشرعية على "استخدام العنف، والعدوان العسكري المباشر، والتطهير العرقي بهدف تغيير حدود دولة مجاورة". ورداً على النقد الدولي القوي والتأييد الدولي القوي لسلامة أراضي جورجيا، قال الاتحاد الروسي إن أي عودة إلى الوضع السابق لم تعد ممكنة في ضوء "الإبادة الجماعية" التي مورست في أوسيتيا الجنوبية.

١٣ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، أصدر برلمان جورجيا بالإجماع قراراً أعلن فيه أن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية أراضي يحتلها الاتحاد الروسي وأن قوات حفظ السلام الروسية قوات محتلة. وقامت جورجيا بعد ذلك بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد الروسي.

١٤ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة الجورجية أن اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ باطل ولاغ. وكررت تأكيد التزامها بخطة وقف إطلاق النار المؤلفة من ست نقاط، التي تم التوصل إليها في ١٢ آب/أغسطس، وبما يتصل بها من تفسيرات لاحقة قدمها الرئيس ساركوزي بأنها الأساس الوحيد المقبول لحل النزاع. واعتبر الجانب الأبخازي أن قرار جورجيا يرفع عنه أي قيود يفرضها عليه اتفاق موسكو، وأعلن اعتزامه تعزيز "حدود الدولة" على سبيل الأولوية. وفي ١ أيلول/سبتمبر، بعثت جورجيا مذكرة إلى المجلس التنفيذي لكومنولث الدول المستقلة تخبره فيها بقرارها إنهاء عملية حفظ السلام التي يضطلع بها الكومنولث في أبخازيا، جورجيا. وانسحبت جورجيا أيضاً، اعتباراً من ١٨ آب/أغسطس، من رابطة الدول المستقلة ومن عدة اتفاقات رئيسية ذات صلة.

١٥ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، قامت الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، ورئيس الاتحاد الروسي بصياغة عدد من الأحكام لتنفيذ الخطة المؤلفة من ست نقاط التي تم التوصل إليها في ١٢ آب/أغسطس، ووافق رئيس جورجيا على هذه الأحكام في اليوم نفسه. وجرى التأكيد مجدداً في تلك الأحكام على جملة أمور منها أن مراقبي البعثة سيواصلون أداء ولايتهم في

المناطق الخاضعة لمسؤوليتها بنفس عدد الأفراد ونمط النشر القائمين في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وذلك رهنا بأي تعديلات يقررها مستقبلا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٦ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، وقّع وزير خارجية الاتحاد الروسي ووزير الخارجية الأبخازي، بحكم الواقع، وثيقة تنص على إنشاء علاقات دبلوماسية رسمية بينهما. وأعقب ذلك قيام وزير خارجية الاتحاد الروسي بزيارة رسمية إلى سوخومي في ١٤ أيلول/سبتمبر وتوقيع اتفاق للصدقة والتعاون وتبادل المساعدة في موسكو في ١٧ أيلول/سبتمبر نص في جملة أمور على التعاون في المجالات الاقتصادية والقانونية والأمنية، بما في ذلك بناء القواعد العسكرية واستخدامها.

١٧ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، انفجرت سيارة مفخخة أمام مبنى دائرة الأمن الأبخازية بحكم الواقع في سوخومي. ولحق بالمبنى وعدة مبان سكنية مجاورة أضرار جسيمة ولكن لم يتم الإبلاغ عن وقوع إصابات. واتهمت السلطات الأبخازية الفعلية الأجهزة الجورجية الخاصة بأنها مسؤولة عن التفجير. لكن السلطات الجورجية أنكرت أي صلة لها بالحادث.

ثالثا - التطورات في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة

١٨ - أثّرت العملية التي نفذها الاتحاد الروسي في الوضع في منطقة النزاع الجورجي - الأبخازي وخارجها. وأفيد أنّ ٩٠٠٠ جندي و ٣٥٠ وحدة من المركبات المدرعة شاركوا في هذه العملية. ولم يكن هؤلاء الجنود ينتمون إلى قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وكانوا بالتالي يتصرفون خارج إطار اتفاق موسكو. وقد أطلق الاتحاد الروسي على عملية إدخال الجنود هذه اسم "عملية إحلال السلام". ووصفتها الحكومة الجورجية بأنها "اعتداء".

١٩ - ولم تكن البعثة في وضع يسمح لها بالتأكد بدقة من عدد القوات التي أدخلت حديثا ولا من طبيعتها. وتقدير البعثة أنّ حوالي أربع أو خمس كتائب روسية محمولة جوا مع عناصر مساندة لها أدخلت إلى منطقة النزاع أو مرت عبرها باتجاه الجنوب بعد ١٠ آب/أغسطس. ولم تقم البعثة، تماشيا مع ولايتها، برصد مناطق خارج منطقة النزاع حيث نُشر بعض القوات الروسية التي أدخلت حديثا.

٢٠ - وبعد ٢٢ آب/أغسطس، لاحظت البعثة عددا كبيرا من الجنود الروس يغادرون منطقة زوغديدي باتجاه الشمال ثم يتركون منطقة النزاع. وأقامت قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ستة مراكز جديدة في المحيط الخارجي لمنطقة الحد من الأسلحة لجهة زوغديدي، وأربعة مراكز إضافية في ضواحي سيناكي وعلى مقربة من بوتي، خارج منطقة

النزاع. وبحلول ١٣ أيلول/سبتمبر، كانت قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة قد سحبت خمسة من هذه المراكز الجديدة، بما فيها من بلدي سيناكي وبوتي، وذلك بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٨ أيلول/سبتمبر في موسكو.

٢١ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أبلغت قيادة قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة البعثة أنّ قواتها تضم ٢ ٥٤٢ جندياً، وأنّ كتيبة نُشرت في كل من القطاعين وفي وادي كودوري.

قطاع غالي

٢٢ - توتر الوضع في قطاع غالي في أعقاب الانفجار الذي وقع في مدينة غالي في ٦ تموز/يوليه (انظر الفقرة ٢٥ من الوثيقة S/2008/480) وبسبب القيود التي فرضت بعد ذلك على اجتياز خط وقف إطلاق النار والمخاوف العامة في أوساط السكان المحليين من الاستئناف الوشيك لأعمال القتال.

٢٣ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، أدّى انفجار حدث قرب موقع أمني أنجازي قائم بحكم الأمر الواقع في قرية تاغيلوني إلى مقتل أحد عناصر جهاز الأمن الأنجازي بحكم الواقع. وقيل إن الحادث كان عملية انتحارية تمت بتفجير قنبلة.

٢٤ - وفي الفترة من ٨ إلى ١١ آب/أغسطس، لوحظت تحركات واسعة النطاق للقوات الأنجازية على الطريق M27. وقدمت البعثة إلى الجانب الأنجازي ثلاثة تقارير بشأن انتهاكات تمثلت في وجود معدات عسكرية ثقيلة في منطقة الحد من الأسلحة، لكنه رفض توقيعها. وفي ١٠ آب/أغسطس، بدأت السلطات الأنجازية القائمة بحكم الواقع تطبيق الأحكام العرفية في كل من غالي وأوشمشيرا وتكفار شيلي وأعلنت التعبئة الجزئية.

٢٥ - ومنع أفراد من القوات الأنجازية دوريات تابعة للبعثة من التحرك بحرية وهددوها بالأسلحة مرات عدة. وقُدّم إلى الجانب الأنجازي ما مجموعه سبعة تقارير عن انتهاكات شملت تسع حالات تقييد للحركة. واضطرت البعثة إلى تقليص عدد دورياتها ثم إلى تعليقها كلية في منطقة غالي السفلى باستثناء المنطقة الواقعة على امتداد الطريق M27 وذلك بعد تعرض أفراد تلك الدوريات إلى عمليات تهديد والإفادة بوجود ألغام وبإمكانية وجود جماعات موالية.

٢٦ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، استأنفت البعثة تسيير دورياتها بانتظام بعد أن أكد الجانب الأنجازي أنّ الجماعات الموالية توقفت عن تنفيذ العمليات في مقاطعة غالي، وبعد أن أعلنت

منظمة The Halo Trust وهي منظمة غير حكومية تعمل في مجال إزالة الألغام أن منطقة عمليات البعثة في مقاطعة غالي خالية من خطر الألغام.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أبلغت البعثة عن ارتكاب أربع جرائم قتل وثلاث جرائم شروع في قتل وجرمي سطو.

٢٨ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، استهدفت سيارة تابعة للشرطة الأبخازية القائمة بحكم الواقع بانفجار ثلاثة ألغام مزروعة على جانب طريق ريفي في قرية ميوري أوتوبايا. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، عُثر على عبوة ناسفة في سيارة خاصة عائدة لضابط مسؤول عن التعيينات في الجيش الأبخازي القائم بحكم الواقع. وجرى تعطيل العبوة الناسفة ولم تقع إصابات أو أضرار. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، انفجر لغم بجوار قرية شوبور كينجي فألحق أضرارا بجفارة كان بداخلها عنصران من عناصر قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لم يتعرضوا لأذى.

٢٩ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة التنسيق مع أجهزة إنفاذ القانون الأبخازية القائمة بحكم الواقع في مقاطعات غالي وأوشمشير وتكفار شيلي. ونظمت ست دورات تدريبية على علم الأدلة الجنائية وإدارة الشرطة وغيرهما من مهارات عمل الشرطة شارك فيها ٣٢ موظفا من موظفي الشرطة الأبخازية القائمة بحكم الواقع. وأجرت شرطة الأمم المتحدة أيضا زيارات إلى مرافق إنفاذ القانون المحلية القائمة بحكم الواقع وعقدت اجتماعات مع هيئة قيادة الشرطة الأبخازية القائمة بحكم الواقع. وفي إطار المشروع الرامي إلى إنشاء مكاتب عامة لوكالات إنفاذ القانون المحلية، وُهبّت إلى أجهزة إنفاذ القانون المحلية القائمة بحكم الواقع ١٢٠٠ نسخة من أربعة كتب مرجعية في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والأساليب التكتيكية للشرطة. ونظمت شرطة الأمم المتحدة دورات تدريبية مولتها الحكومة السويسرية لفائدة ١٢٦ طفلا في غالي وأوشمشير وتكفار شيلي وسوخومي.

٣٠ - ورصد مكتب حقوق الإنسان في أبخازيا التابع للبعثة تأثير إغلاق الجانب الأبخازي لخط وقف إطلاق النار على السكان المحليين في تموز/يوليه. وقد حال إغلاق هذا الخط دون اقتناء السكان المحليين في الجهة التي يسيطر عليها الجانب الجورجي من خط وقف إطلاق النار، حاجيائهم بأسعار ميسورة. وأفادت التقارير أنه كان يُطلب من السكان المحليين دفع رسوم تقديرية تتزايد باطراد لاجتياز خط وقف إطلاق النار. وفي ما عدا ذلك، فلا يُسمح بالعبور إلا في حالات الضرورة الطبية.

٣١ - ورغم اضطراب مكتب حقوق الإنسان إلى تعليق أنشطة الرصد المنتظمة التي يضطلع بها بينما كان تسيير الدوريات التابعة للبعثة معلقا، واصل موظفو حقوق الإنسان اتصالاتهم

بشكل منتظم مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مقاطعة غالي. ولم يتلقوا أيّ تقارير عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان خلال التطورات التي شهدتها شهر آب/أغسطس.

٣٢ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، استأنف موظفو حقوق الإنسان أنشطة الرصد بصورة طبيعية في مقاطعة غالي. ووردت تقارير مفادها أنّ الحالة غير المستقرة أثرت سلباً في موسم حصاد البندق الذي بدأ في آب/أغسطس. وأبلغ المقيمون في بعض قرى منطقة غالي السفلى بأنّ الخوف يمنعهم من جني محاصيلهم. وأبلغ آخرون أنّهم يخشون السفر إلى سوق غالي لبيع البندق. ومع تحسن الحالة الأمنية، استأنف معظم العائلات جني البندق تدريجياً. لكن الشعور بالخوف من التعرض لأعمال إجرامية، بما فيها الاضطرار إلى دفع رسوم غير منظمة تُفرض أحياناً على السكان، ظل يلازمهم.

قطاع زوغديدي

٣٣ - اتسمت الحالة في قطاع زوغديدي بالتوتر حتى قبل وقوع أحداث آب/أغسطس، ويعزى ذلك أساساً إلى خلافات حادة بين قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وممثلي إنفاذ القانون الجورجيين. وأدى التوتر في تموز/يوليه إلى تعليق الاجتماعات الثلاثية المعقودة على مستوى القطاع التي تجمع بين الجانب الجورجي وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وكانت هذه الاجتماعات بمثابة منتدى لتسوية المسائل التشغيلية على الصعيد التنفيذي. وشهدت الحالة في القطاع أيضاً توتراً بسبب إصرار المسؤولين الجورجيين على الادعاء بقرب وقوع عمليات عسكرية روسية وأنجازية تستهدف وادي كودوري.

٣٤ - وفي ساعة مبكرة من يوم ٩ آب/أغسطس، شوهدت طائرات تحلق فوق مقاطعة زوغديدي. وأفادت الأنباء فيما بعد أنّ كلا من محطة سيناكي للسكك الحديدية وقاعدة سيناكي العسكرية وميناء بوتي، وكلها مواقع خارج منطقة النزاع، تعرض لقصف جوي تسبب، حسبما ورد في تقارير، في إلحاق الضرر بالبنية الأساسية والمعدات وأسفر عن حدوث خسائر بشرية. وفي ١٠ آب/أغسطس، أُفيد أنّ وحدة الإشارة الجورجية الواقعة جنوب قرية أورتا تعرضت لهجوم جوي.

٣٥ - وفي ساعة متأخرة من يوم ١٠ آب/أغسطس، عُقد، بمشاركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، اجتماع بين ممثلين رفيعي المستوى من إدارة منطقة زوغديدي وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ووكالات إنفاذ القانون الجورجية، وذلك في مركز تابع لقوة حفظ السلام في قرية خورتشا على مقربة من خط وقف إطلاق النار.

وأسفر الاجتماع عن تفاهم يتم بموجبه نشر كتيبة روسية محمولة جوا على جانب زوغديدي من خط وقف إطلاق النار لفترة محدودة. وقدّرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، بناء على ما لاحظته في الأيام التالية، أن كتائب روسية محمولة جوا يتراوح عددها بين أربع وخمس كتائب دخلت جانب زوغديدي من منطقة النزاع وتجاوزته. وأحكمت القوات الجديدة سيطرتها على المنطقة.

٣٦ - وتسبب القصف الجوي الذي تعرضت له في ١٠ آب/أغسطس أهداف واقعة في مقاطعة زوغديدي وخارج منطقة الحد من الأسلحة في حالة جزع شديد بين السكان المحليين. وبدا سكان بلدة زوغديدي في حالة ذعر في الساعات الأولى من ذلك اليوم. فقد بلغت شائعات وتقارير لوسائل الإعلام مفادها أن طائرات نفثة روسية توشك على قصف البلدة وأن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ستسمح للقوات العسكرية الأنجازية بشن هجوم عليها، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، ولا سيما النساء والأطفال. وبحلول ١١ آب/أغسطس، لم يتبق من سكان بلدة زوغديدي سوى عدد قليل جدا، بيد أن سكان البلدة ما لبثوا أن عادوا إليها في ١٣ آب/أغسطس وأعادوا معظم المحال فتح أبوابها واستؤنفت الحياة في البلدة على النحو المعتاد. وساهم بقاء بعثة الأمم المتحدة في زوغديدي في بعث الاطمئنان في نفوس السكان.

٣٧ - وفي ١١ آب/أغسطس، قام ممثل رفيع المستوى من الجانب الجورجي في زوغديدي بإبلاغ بعثة الأمم المتحدة أن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أصدرت إنذارا نهائيا لكل وكالات إنفاذ القانون الجورجية في منطقة زوغديدي لتسليم جميع أسلحتها. وبناء على طلب البعثة، وافقت قيادة قوة حفظ السلام على السماح لموظفي إنفاذ القانون بالاحتفاظ بالأسلحة الجنينية أثناء تأدية مهام وظيفتهم. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، لاحظت دوريات البعثة أن المراكز الأمنية الجورجية على خط وقف إطلاق النار التي تديرها قوات شرطة خاصة قد جرى التخلي عنها. بيد أن أفراد الشرطة الجنائية وشرطة الحراسات وشرطة الدوريات ظلوا يؤدون مهامهم في القطاع مزودين بالأسلحة الجنينية. وفي اليوم نفسه، احتلت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة خمسة مباني معظمها تابعة لوزارة الداخلية الجورجية؛ وأُخليت كل المباني بحلول ٢٢ آب/أغسطس.

٣٨ - وفي ١٢ آب/أغسطس، دخل أفراد مسلحون من الأنجاز جيبي غانوخوري وخورتشا الواقعين إلى الشمال من نهر إنغوري على جانب زوغديدي من خط وقف إطلاق النار. وفي ذلك الوقت، كانت المراكز التابعة لقوة حفظ السلام في تلك المناطق إما خالية أو مزودة بعدد قليل من الأفراد. وعندما احتل أفراد مسلحون من الأنجاز مركزا أمنيا

جورجيا مهجورا على مقربة من قرية خورتشا، غادر أغلب سكان القرية ديارهم. كما غادر الكثير من السكان منطقة غانموخوري عند قدوم القوات الأبخازية. واستجابة لما أعربت عنه بعثة الأمم المتحدة من قلق إزاء الحالة، أكدت قيادة قوة حفظ السلام أن عدد الأفراد العاملين في مراكز المراقبة التابعة لها سيُعاد إلى المستويات السابقة وأن القوات الأبخازية ستُجبر على الانسحاب وعلى عدم عبور خط وقف إطلاق النار. ومع عودة حفظة السلام التابعين لرابطة البلدان المستقلة إلى مراكزهم في غانموخوري وخورتشا في ٩ أيلول/سبتمبر، غادرت القوات الأبخازية القريتين وعاد السكان إليهما.

٣٩ - ووقع في ١٧ آب/أغسطس حادث لقي فيه فردان من الأبخاز مصرعهما وأصيب آخران بجراح من جراء انفجار لغم بري في منطقة غانموخوري على مقربة من معسكر الشباب الوطني. وفي ١٩ آب/أغسطس، لاحظت دورية تابعة لبعثة الأمم المتحدة أن جميع المباني الخشبية في معسكر الشباب الوطني قد أُحرقت. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، قُتل ضابط شرطة جورجي في منطقة غانموخوري عندما أطلق عليه النار أشخاص زُعم أنهم عبروا خط وقف إطلاق النار من الجانب الأبخازي. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، سقط ضابط شرطة جورجي قتيلا بعد إطلاق النار عليه وأصيب ثلاثة آخرون في مركز تابع لوزارة الداخلية في قرية خورتشا. وفي اليوم التالي، وقع انفجار في المنطقة نفسها أصيب من جرائه ضابطا شرطة جورجيان. وحل الجانب الجورجي الجانبين الروسي والأبخازي مسؤولية وقوع هذه الحوادث. وتجري بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا التحقيقات في هذا الشأن.

٤٠ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٥ آب/أغسطس، عبرت القوات الأبخازية بين الحين والآخر خط وقف إطلاق النار ودخلت قرى تقع في شمال قطاع زوغديدي. وأفادت الأنباء أن القوات الأبخازية قامت بإزالة الأعلام الجورجية المرفوعة على المباني الإدارية إلا أنها لم تلحق الأذى بأحد. وبعد توجيه قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة اللوم للأبخاز، تراجع هؤلاء إلى الجانب الذي يسيطرون عليه من خط وقف إطلاق النار. وعلى خلاف ما حدث في غانموخوري وخورتشا، لم تحتفظ القوات الأبخازية في أي وقت من الأوقات بوجود لها في تلك القرى.

٤١ - وتشمل الحوادث الإجرامية التي أُبلغت بعثة الأمم المتحدة بوقوعها في الفترة المشمولة بالاستعراض ٣ حالات قتل و ١١ حالة نهب و ٦ حالات اختطاف.

٤٢ - ونتيجة للتطورات التي شهدتها شهر آب/أغسطس، كثفت شرطة الأمم المتحدة اتصالاتها بقوات الشرطة الجورجية. وقامت بدوريات مشتركة مع الشرطة المحلية، وزارت بانتظام مرافق إنفاذ القانون، والتقت بأفراد قيادة الشرطة الجورجية. ورتبت شرطة الأمم

المتحدة أربع دورات تدريبية لفائدة ٦٠ من أفراد الشرطة، منها دورة تدريبية على الأساليب التكتيكية في أعمال الشرطة أجراها خبراء من وزارة الداخلية الأوكرانية. وفي أوائل آب/أغسطس، أجرت شرطة الأمم المتحدة دراسة استقصائية لدى الرأي العام عن أداء الشرطة الجورجية في منطقة ساميغريلو - زيمو سفانيي. وفي إطار مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة، قامت شرطة الأمم المتحدة بالترتيب لإجراء تدريب، بتمويل من الحكومة السويسرية، لفائدة ٢٠٠٠ طفل تقريبا من أطفال المدارس على سلامة المرور، كما يَسِّر إصلاح روضة من رياض الأطفال في قرية زغافايا بتمويل من الحكومة الألمانية.

وادي كودوري

٤٣ - أصبح الوضع في وادي كودوري شديد التوتر عقب الاشتباك الذي وقع في ٩ تموز/يوليه بين القوات الجورجية والأبخازية في موقع أشاخارا الاستراتيجي في منطقة وادي كودوري السفلى (انظر الفقرة ٥٢ من الوثيقة S/2008/480). وازدادت حدة التوتر بعد ادعاء الجانب الجورجي بإطلاق الجانب الأبخازي لقذائف هاون في اتجاه وادي كفابشارا (في الجانب الشمالي من وادي كودوري) في ٢٦ تموز/يوليه. وبدأت البعثة إجراء تحقيقات مستقلة في كلا الحادثين، لكنها اضطرت إلى تعليق هذه التحقيقات بسبب الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس.

٤٤ - وادعى الجانب الجورجي مرارا وتكرارا أن لديه معلومات بشأن هجمات أبخازية و/أو روسية وشيكة الوقوع في الوادي، في حين ادعى الجانب الأبخازي حشد القوات الجورجية فيه. وادعى كلا الجانبين أيضا أن الجانب الآخر يخبئ معدات عسكرية ثقيلة في جزء الوادي الذي يسيطر عليه.

٤٥ - وفي ٩ آب/أغسطس، طلبت السلطات الأبخازية القائمة بحكم الواقع من البعثة أن تغادر فوراً قاعدة فريقها في أدجارا في منطقة وادي كودوري العليا. وسمعت الدورية، عند خروجها عبر منطقة وادي كودوري السفلى، أصوات غارات جوية دوت في منطقة وادي كودوري العليا. وشاهدت أيضا قافلة دبابات وعسكريين تابعين للقوات الأبخازية في منطقة وادي كودوري السفلى. وفي اليوم نفسه، أعلنت وزارة الدفاع الأبخازية القائمة بحكم الواقع عن وقوع غارات جوية استهدفت الهياكل الأساسية العسكرية في منطقة وادي كودوري العليا. وكان السكان المحليون وأفراد القوات الجورجية قد غادروا منطقة وادي كودوري العليا قبل وصول القوات الأبخازية.

٤٦ - وأفاد الجانب الأبخازي، بعد دخوله وادي كودوري، أنه عثر على أسلحة ثقيلة، بما فيها قطع مدفعية وقاذفات الصواريخ المتعددة، وعدد كبير من الأسلحة الأوتوماتيكية -

التي احترق بعضها - وكميات كبيرة من الذخيرة. وأعلن أيضا أنه عثر على أدلة على وجود أفراد من وزارة الدفاع الجورجية وعلى مرافق كافية لإيواء بعض الآلاف من الأفراد. ولئن كانت قدرة الرصد في البعثة محدودة، ولا سيما في وادي كودوري، فقد أشارت، استنادا إلى معایناتها، إلى أن الهياكل الأساسية في منطقة وادي كودوري العليا كانت كافية لاستيعاب عدد من الأفراد يتجاوز العدد الذي قدمه الجانب الجورجي رسميا.

٤٧ - ولم تتمكن البعثة من استئناف دورياتها المنتظمة في وادي كودوري منذ أن سحبت فريقها في ٩ آب/أغسطس، ذلك أن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أشارت إلى أنه لا يمكن ضمان سلامة موظفي البعثة. وأشارت التقارير إلى الخطر الكبير الذي تشكله مخلفات الحرب من المتفجرات، مما يجعل الحركة عبر الوادي محفوفة بالصعوبات والمخاطر. وسيّرت البعثة، بمرافقة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، دورية خاصة إلى وادي كودوري في ٧ أيلول/سبتمبر. وكانت القوات الأبخازية تحتل الوادي بأكمله، وكانت إحدى كتائب قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة متمركزة فيه. وكان أفراد أبخازيون قد شغلوا قاعدة أدمارا التي كان يعمل فيها فريق البعثة في كودوري. وقد فقدت جميع الموجودات المنقولة التي كانت قد تركت في قاعدة أدمارا في ٩ آب/أغسطس. ولم يبق سوى قلة من السكان المحليين في منطقة وادي كودوري العليا. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، حاولت البعثة تسيير دورية عادية مشتركة مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة وادي كودوري العليا، لكنها اضطرت إلى العودة بسبب تقارير عن وجود ذخائر غير منفجرة على امتداد الطريق.

التطورات على نطاق البعثة

٤٨ - ما زالت الاجتماعات الرباعية الأسبوعية معلقة منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أن فريق تقصي الحقائق التابع للبعثة، اضطر إلى تعليق أعماله المتصلة بحالات التحقيق غير المنجزة، بسبب الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس، فإنها استؤنفت في أيلول/سبتمبر.

٤٩ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، نظمت شرطة الأمم المتحدة في سوخومي مناقشة مائدة مستديرة دولية بشأن وقاية القصر من إساءة استعمال المخدرات، وذلك بمشاركة خبراء محليين ودوليين وممثلين للسلطات الأبخازية القائمة بحكم الواقع وللمنظمات الدولية.

رابعاً - التعاون مع قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة

٥٠ - واصلت البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تعاونهما الوثيق بهدف إنجاز الولاية الموكلة لكل منهما. بيد أنه نشأت عن تطورات شهر آب/أغسطس بعض الصعوبات على مستوى الاتصال بين قادة القطاعات التابعين للبعثة ونظرائهم في قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في الميدان. وعلى الرغم من ذلك، ظل التعاون على مستوى القيادة وثيقاً وفعالاً، ولا سيما في اللحظات الحرجة.

خامساً - المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان

٥١ - واصل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير بذل جهوده لتعزيز حماية حقوق الإنسان وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية المحلية. وواصل المكتب إجراء زيارات الرصد لمرافق الاحتجاز، ومراقبة المحاكمات، وتقديم خدمات الاستشارة القانونية للسكان المحليين، ما عدا في منطقة النزاع التي كانت أنشطته فيها مقيدة بسبب أحداث آب/أغسطس. واستمر مكتبه في سوخومي في تسجيل المطالبات التي كانت تتعلق عموماً بالمحاكمات العادلة، والحق في المحاكمات العادلة، والحق في الأمن الفردي، ومعاملة المحتجزين، وقضايا حقوق الملكية.

٥٢ - وواصل مكتب حقوق الإنسان تيسير مشروع "المساعدة المشتركة للمجتمعات المحلية"، الذي يشجع على تقديم منح صغيرة للمنظمات غير الحكومية المحلية لتنفيذ مشاريع للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على مستوى القواعد الشعبية. وينفذ هذا المشروع بتمويل مشترك من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وواصل المكتب، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تقديم الدعم لمراكز حقوق الإنسان في جامعة سوخومي وفي غالي.

سادساً - الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش

٥٣ - قامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مستعينة بصندوقها الاستئماني، بإنجاز إصلاح شبكة الإمداد بالمياه وإعادة تأهيلها في مستشفى القرية في قطاع غالي. واستمر العمل على إعادة تأهيل مستشفى مدينة غالي ومركز للشباب في أوشامشيرا. كما أنجز في ١٢ آب/أغسطس مشروع لتدريب ٢٤ من المحتجزين في سجن دراندا، بهدف تسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع.

٥٤ - واستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعادة تأهيل شبكات الإمداد بالمياه في مقاطعات غالي، وتكفارشيلي وأوشامشيرا. وتم تنفيذ جميع أنشطة إعادة تأهيل شبكات الإمداد بالمياه بمشاركة نشطة من مختلف المجموعات العرقية، بما فيها المجموعات الجورجية، والأبخازية، واليونانية، والأرمنية. ودعمًا لهذا الجهد، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشكيل وتدريب مجموعة من متعهدي خدمات المياه في القرى. ودرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا ٩٣ من مديرات الأعمال في مجال إدارة الأعمال ووضع خطط للأعمال التجارية، وقدم المساعدة إلى ٦٠ من جماعات المزارعين المحليين لتعزيز قدراتهم في مجال مكافحة الآفات في مقاطعات غالي، وأوشامشيرا، وتكفارشيلي. وقد تم تعليق بعض هذه الأنشطة مؤقتًا خلال أحداث آب/أغسطس، غير أنها استؤنفت في أوائل أيلول/سبتمبر عندما سمحت الحالة الأمنية بمواصلة تنفيذ المشاريع.

٥٥ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتنسيق مع شركائها، تنفيذ مشروع "الاتجاهات الاستراتيجية لأبخازيا"، بما في ذلك أنشطة الحماية وبناء الثقة على مستوى المجتمعات المحلية، والمشاريع التعليمية، والإصلاحات الأساسية للملاجئ، وإدارة الدخل، وتقديم الدعم في ميدان الزراعة، وأنشطة التدريب. وكان لا بد من تعليق تنفيذ الأنشطة في آب/أغسطس بسبب حشد المفوضية لجميع موظفيها للاستجابة لحالات الطوارئ، غير أن هذه البرامج استؤنفت في أوائل أيلول/سبتمبر. وفي الفترة الممتدة من ١٢ إلى ١٨ آب/أغسطس، نظمت المفوضية وشركاؤها التنفيذيون رحيل نحو ١٠٠٠ شخص من المشردين داخليا من منطقة وادي كودوري العليا. وتم نقلهم إلى كوتايسي، حيث وفرت الحكومة الجورجية أماكن مؤقتة لإيوائهم.

٥٦ - وواصل المجلس الدائم لللاجئين العمل على إعادة تأهيل المآوي في ٢٤٠ منزلا في منطقة غالي السفلى، إلى جانب توزيع منح لتوفير الأمن الغذائي ودعم الأعمال التجارية. كما دعم مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم وثمانية مشاريع صغيرة تتعلق بالهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية في مقاطعات غالي، وأوشامشيرا، وتكفارشيلي. وبعد أن تحلل تنفيذ هذه الأعمال بعض الصعوبات الناجمة عن أحداث آب/أغسطس، فإنها استؤنفت بصورة منتظمة بعد ذلك.

٥٧ - وواصل برنامج الأغذية العالمي، في شراكة مع المنظمة الدولية للرؤية العالمية، تقديم المساعدة لأكثر فئات السكان ضعفا من خلال برنامج الغذاء مقابل العمل الذي ينفذه، ويرمي من ورائه إلى إصلاح الهياكل الأساسية الزراعية من أجل ٤٠٠ ٩ من المستفيدين في مقاطعات غالي، وأوشامشيرا، وتكفارشيلي. ووزع برنامج الأغذية العالمي ٢٣٠ طنا من

السلع المختلفة، ووافق على ستة مشاريع جديدة لإنشاء برك لتربية الأسماك. وبالتعاون مع منظمة أطباء بلا حدود، وتم أيضا توفير الغذاء لـ ٧٠ مريضا من المصابين بالسل الذين يخضعون للعلاج في مستشفى غولريش. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة التحضير لحملة واسعة للتحصين ضد الحصبة والحميراء، لكنها اضطرت إلى تعليق هذه الجهود بسبب التطورات التي حدثت في شهر آب/أغسطس.

سابعاً - دعم البعثة

٥٨ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا برنامجها المتعلق بالتوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأجرت البعثة دورات تدريبية للأفراد القادمين الجدد ووزعت عليهم موادا وعرضتها في منطقة البعثة. وواصلت تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ورحبت بتوسيع نطاق دور المرأة ومساهمتها بين الأفراد العسكريين. وواصلت البعثة تقديم إحاطات تهيئية عن المساواة بين الجنسين في حفظ السلام لجميع الأفراد القادمين. وفي تموز/يوليه، بدأت الوحدة استخدام قاعدة بيانات جديدة لنظام تتبع سوء السلوك في البعثات الميدانية، تستخدم كمستودع مركزي للمعلومات المتعلقة بحالات سوء السلوك. كما ترجمت البعثة موادا تدريبية ووثائق أخرى من اللغة الانكليزية إلى اللغات المستخدمة في منطقة البعثة في محاولة لإذكاء الوعي لدى الموظفين الوطنيين.

ثامناً - الجوانب المالية

٥٩ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٢/٢٦٠ مبلغا قدره ٣٤,٥ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، فإن تكاليف الإنفاق على البعثة ستقتصر على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٦٠ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالبعثة ١١,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٦٧١,٤ مليون دولار.

٦١ - وسُددت تكاليف المرافق الطبية المقدمة إلى البعثة من حكومة ألمانيا عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، كان مجموع المبلغ المستحق للمرافق الطبية ٣١٩ ١٣٣ دولارا.

تاسعا - ملاحظات

٦٢ - لم تكن التطورات المأساوية التي حصلت في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨، وسببت معاناة بشرية وعرضت استقرار المنطقة الأوسع للخطر غير متوقعة بالمرّة. فخلال السنتين السابقتين، كنت قد أكدت على حدوث تدهور خطير للغاية في العلاقات بين الجانبين الجورجي والأبخازي، الذي وصل في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ إلى أدنى مستوياته منذ سنوات عديدة. وكنت قد أشرت على نحو خاص، إلى تزايد الشكوك المتعلقة بإمكانية التوصل إلى حل للتراع بينهما عن طريق المفاوضات. وخلال الفترة نفسها، بدأت العلاقات بين جورجيا وروسيا تزداد توترا. وفي تقريرتي الذي قدمته في تموز/يوليه إلى مجلس الأمن (S/2008/480)، ذكرت أنه "بناء على العديد من الأخبار الواردة، أدت سلسلة الأحداث التي بدأت في آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى أن أصبحت القوات الجورجية والأبخازية وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على وشك مواجهة كبرى في النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل". وأخيرا، ساهم عدد من التطورات الخارجية، بما فيها تلك المتصلة بكوسوفو، في إحداث مناخ عام من الاستقطاب أصبح العمل الدولي المشترك لاحتواء النزاعات المحلية فيه أكثر صعوبة.

٦٣ - وبعد مضي شهرين تقريبا على انتهاء الأعمال العدائية، لا يزال الوضع العسكري في الميدان غير واضح تماما، وتجري المشاورات المتعلقة بإنشاء الآليات الدولية المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار في ١٢ آب/أغسطس لمنع تكرار نشوب حرب. وفي الوقت نفسه، فقد تغيّر السياق الذي كانت البعثة تعمل ضمنه خلال الأربعة عشر سنة الماضية تغيرا كبيرا. ولا تُعرف حتى الآن ما هي الأحكام في اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ التي تشكل، إن وجدت، أساس ولاية البعثة في المراقبة التي يجب الإبقاء عليها عند اختتام المناقشات الأمنية الراهنة. وليس من الواضح تماما، بصفة خاصة، ما هو مستقبل الوضع الذي كان يشكل حتى الآن منطقة مسؤولية البعثة، وهي المنطقة الأمنية، حيث لا يُسمح بوجود عسكري، ومنطقة الحد من الأسلحة، حيث لا يمكن إدخال أسلحة ثقيلة، ووادي كودوري. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب البيانات والقرارات الرسمية الصادرة عن كل من جورجيا والاتحاد الروسي، يبدو أنه من غير المحتمل أن يكون لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أي دور في فصل القوات بين الجانبين، ولا يزال من غير الواضح ما هو الترتيب، إن وجد، الذي سيحقق هذه الوظيفة.

٦٤ - وفي ظل هذه الظروف، فمن السابق لأوانه في هذه المرحلة تحديد الدور الذي قد تضطلع به البعثة في المستقبل. ولكن ما دامت المشاركة الدولية في النزاع بين جورجيا

وأنجازيا تعتبر عاملا مساعدا على منع نشوب نزاع في المستقبل، فمن الممكن أن يُطلب إلى البعثة أن تقدم مساهمة. وفي هذا الصدد، تلقيت مؤشرات رسمية من الجانبين الجورجي والأبخازي بأنهما يدعمان استمرار البعثة. وفي الوقت نفسه، وكما كان متوقعا، برزت خلافات بين الجانبين بالفعل. ويتعين معالجة هذه الخلافات. وفي هذا الصدد أيضا، ستظل مساهمة البعثة هامة، وقد تكتسي مساعيها الحميدة أهمية خاصة أكثر من أي وقت مضى من أجل التوصل إلى حل للقضايا المتعددة التي لا بد أن تظهر في الفترة المقبلة.

٦٥ - وفي هذا السياق، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة على أساس تقني لمدة أربعة أشهر، حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي حين قد يكون من الضروري تعديل دور البعثة، فإنني أعتقد أنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة وضع خبرة البعثة تحت تصرف الجانبين والمجتمع الدولي بغية الاستجابة بأفضل طريقة ممكنة لمطالب منع نشوب النزاعات وتسويتها. وفي الأشهر الأربعة المقبلة، أعترزم أنا وممثلي الخاص تكثيف المشاورات مع الجانبين ومع الجهات الدولية الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك محادثات جنيف، وذلك بهدف استكشاف ما إذا كان من الممكن أن تتابع الأمم المتحدة تقديم الدعم لكلا الجانبين وما هو السبيل إلى ذلك من أجل مواصلة مشاركة الأمم المتحدة. وقبل نهاية التمديد التقني، فإنني أقترح أن أقدم تقريرا إلى المجلس عن نتائج هذه المشاورات. وفي هذا الظرف، أود أن أشير إلى أن أي ترتيبات ستتخذ في المستقبل يجب أن تكفل عدم استئناف الأعمال العدائية وحماية جميع الفئات الضعيفة. وينبغي أن يشكل هذا هدفا مشتركا أساسيا للمجتمع الدولي وهو هدف لا ينبغي لمجلس الأمن أن يفشل في تحقيقه.

٦٦ - وفي الختام، أود أن أشكر السيد أرنو على تفانيه في عمله كممثل خاص لي خلال السنتين الماضيتين الصعيتين. فقد كان لكفاءته المهنية ونزاهته أثر كبير في الحفاظ على دور الأمم المتحدة كوسيط محايد وكحافظ للسلام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لكبير المراقبين العسكريين المنتهية ولايته، اللواء نياز محمد خان خاطاك، وجميع موظفي البعثة لأدائهم الرائع، بما في ذلك خلال التطورات التي حصلت في شهر آب/أغسطس. فقد ساعدوا من خلال وجودهم وأعمالهم في الميدان في الحيلولة دون حدوث تصعيد كبير في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة.

المرفق

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين (في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)

البلد	عدد المراقبين العسكريين
الأردن	٧
ألبانيا	٣
ألمانيا	١٥ ^(ب)
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
أوكرانيا	٥
باكستان	١٠
بنغلاديش	٧ ^(ج)
بولندا	٥
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٥
جمهورية كوريا	٧
الدانمرك	٥
روسيا	٤
رومانيا	٢
السويد	٣
سويسرا	٤
غانا	١
فرنسا	٣
كرواتيا	٣
ليتوانيا	٢
مصر	٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٥
منغوليا	١
مولدوفا	١
النمسا	٢
نيبال	١
نيجيريا	١
هنغاريا	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليمن	٢
اليونان	٤
المجموع	١٣٤

البلدان المساهمة بأفراد شرطة مدنية (في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)

البلد	عدد أفراد الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	٢
إسرائيل	١
ألمانيا	٤
أوكرانيا	١ (ج)
بولندا	٢
الجمهورية التشيكية	٢
السويد	٢
سويسرا	٢
غانا	١
المجموع	١٧

(أ) يشمل رئيس المراقبين العسكريين.

(ب) ثلاث مراقبين عسكريين و ١٢ طبيبا.

(ج) كبير مستشاري الشرطة.

